جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة EABA
التاريخ: 8 / 8 / 2024
صادر: EABA / A / G00710

EABA
جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة
Egyptian African Businessmen's Association
مشهرة برقم 11455\2021

السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

استكمالًا للجهود والأنشطة المعمول بها والعلاقات المتميزة التي تربط جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة بشركائها الاستراتيجيين والذي تحرص فيه بعض الجهات الخارجية على التعاون مع الجمعية وأعضائها فقد ورد إلينا من المنظمة العربية للتنمية الزراعية الوثيقة الاستراتيجية والعملية لإعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالسودان

مرفق المنشور

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الأمين العام لجمعية
رجال الأعمال المصريين الأفارقة

مصطفي الامير

م مصطفي الامير

رئيس مجلس إدارة جمعية
رجال الأعمال المصريين الأفارقة

د/ يسري الشرقاوي

جمعية رجال الأعمال المصريين الافارقة
مشهرة برقم ١١٤٥٥ لسنة ٢٠٢١
Egyptian African Businessmen's Association
11455/2021

A Perception and a Display of Analysis and Possible Engagement to Save the Sudanese Agricultural Sector as the Result of the Massive Destruction Caused by the War that was Erupted on April 15, 2023

Sudan Agricultural Sector Rehabilitation and Reconstruction Initiative

Communication: Office of Director General

info@aoad.org

www.aoad.org

July 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الوثيقة الاستراتيجية والعملية لإعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالسودان

1. مدخل

هذه الوثيقة نتاخ لجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمساعدة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالسودان في مرحلة إعادة الإعمار بعد الخراب والدمار الذي أصابه جراء الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023. أدارت المنظمة لقاءات تشاورية مع منسوبي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية السوداني بشقيه العام والخاص إضافة للمجتمع المدني المتواجد بالقاهرة وذلك بإستقصاء آرائهم أولا ثم وضع الإفادات المختلفة في مسودة عرضت في ورشة عمل عقدت بالنادي الزراعي بالقاهرة وبذلت مجهودات إضافية من فريق عمل لإخراخ هذه الوثيقة بالشكل الذي بين أيديكم.

2. المقدمة

تسبب إندلاع الحرب في دمار غير مسبوق ومعاناة إنسانية لا مثيل لها خاصة في ولايات الخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أصبح السودان اليوم البلد الذي يضم أكبر عدد من النازحين في العالم إذ يبلغ عددهم نحو 12 مليون شخص يمثلون حوالي ربع السكان. منذ بداية الحرب نزح حوالي 10 مليون شخص داخل البلاد و 2 مليون خارخ السودان. العديد من النازحين أو المحاصرين في المناطق المتضررة من النزاع، هم في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي.

صرح اقتصاديون سودانيون في يوليو 2023 أن توقعات الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب بلغت نحو 100 مليون دولار في اليوم (9 مليارات دولار في الأشهر الثلاثة الأولى)، في حين أن قيمة الأضرار التي لحقت بالبني التحتية كالمصانع والأسواق والمباني والممتلكات خلال نفس الفترة تقدر بنحو 40 مليار دولار أخرى.

3. أثر الحرب على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

- تكبد القطاع الزراعي خسائر جسيمة بسبب الحرب فبالإضافة للأرواح الغالية التي فقدت فقد تم تدمير ونهب الأصول الرأسمالية من مزارع وأبقار ودواجن ومعدات ميكانيكية ومعدات ري وتم تخريب المعمل المركزي للبحوث البيطرية بالخرطوم ونيالا وهو المصدر الرئيس لإنتاخ اللقاحات البيطرية ودمرت معظم المحاجر والمسالخ البيطرية كما دمرت كليات العلوم البيطرية ومعاملها بولايات الخرطوم وجنوب دارفور ونفقت وذبحت كل حيوانات البحوث وتم تخريب محطات البحوث الزراعية بودمدني والخرطوم ودمرت وحدة الموارد الوراثية التابعة لهيئة البحوث الزراعية بود مدني وبنك الجينات الرئيس الذي يضم أكثر من 15 ألف مورد وراثي للمحاصيل الزراعية وتم نهب مخازن المدخلات من بذور وكيماويات بالإضافة إلى تدمير المنتجات الزراعية بمواعين التخزين الجافة والمبردة للقطاع الخاص.

- تم تدمير ونهب كل الاسواق الرئيسة في الخرطوم والجزيرة (عدا المناقل) وجزء من ولاية سنار، والجنينة ونيالا و زالنجي، وتم فيها تدمير الشركات الكبري والصغري والمولات والبنوك في الخرطوم و ولايات الجزيرة وغرب وجنوب دارفور، ونهبت الجرارات والمعدات الزراعية كما تم تدمير مزارع الدواجن والألبان ومزارع البرسيم والاعلاف وجنان الفاكهة والخضر في الخرطوم والجزيرة و مطاحن الغلال ومصانع الأعلاف ومصانع المواد الغذائية والمخازن الجافة والمبردة. نتيجة لكل ذلك فقد إنعدم الأمن والإستقرار في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتدنت مناشطه لمستوى مريع. قدرت خسائر هذا القطاع بحوالي 10 مليار دولار.
- بسبب الإنفلات الأمني وإنعدام الرقابة الحكومية على الصادرات الزراعية تعاظمت مناشط التهريب للسلع الزراعية خاصة الماشية والفول السوداني والصمغ العربي وضاعت موارد مالية عظيمة على الخزينة العامة.
- أثرت الحرب الدائرة منذ أبريل 2023 وحتى الأن كثيرا على أداء القطاع الزراعى. فقد تناقصت المساحة المزروعة بالمحاصيل الرئيسة المطرية الى 14 مليون فدان فقط والقمح الى 300 الف فدان فى العام 2024 بينما كانت المساحات قد وصلت الى 40 مليون فدان للمحاصيل المطرية والى 600 الف فدان للقمح فى العام 2022 وتراجع إنتاج الحبوب الأساسية (الذرة والدخن والقمح) بنسبة 40% مقارنة بمتوسط الإنتاج في السنوات الخمس الماضية حسب إحصاءات منظمة الفاو.
- ينذر ذلك بالنقص الشديد فى الإنتاج و التخوف من إنعدام الأمن الغذائى و الحوجة الشديدة للجوء الى الأستيراد مع صعوبة تنفيده فى ظل الظروف الحالية ويبقى خيار المعونات الخارجية مفتوحا مع سلبياته الكثيرة.
- وصل الأمن الغذائى للبلاد مرحلة الخطر ويحتاج الى جهد كبير من السلطات ومن المنظمات العاملة فى المجال. فبحسب إخر تصنيف مرحلى[1] لموقف الأمن الغذائى، فإن أكثر من 17 مليون سودانى يقعون الأن فى مراحل الخطر الغذائى (التصنيف الثالث IPC 3) ومرحلة الطوارئى الغذائية (التصنيف الرابعIPC 4) مع وجود خطورة محتملة لوصول بعض المناطق وبعض المواطنين الى التصنيف الخامس وهى مرحلة المجاعة الكارثي وقد بدأت نذره الأن.

4. أهمية ريادة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في عمليات إعادة إعمار السودان

- هو القطاع الاكثر تشغيلا واستيعابا للسكان وبالتالي فان تحريكه يؤدي الي تحريك قطاعات كبيرة من السكان والمجتمعات ويمتد اثره علي القطاعات الاقتصادية الاخري.
- هو القطاع المنوط به إنتاج الغذاء ومن ثم تحقيق الامن الغذائي والاستقرار وهذه اهم مطلوبات مجتمعات ما بعد الحرب .
- هو القطاع الذي لا يحتاج لموارد مالية كبيرة لإعماره في هذه المرحلة كما ان دورة راس المال فيه تعد قصيرة و سريعة نسبيا.
- التعويل علي ابتدار الإعمار بهذا القطاع يساهم في حل المشاكل الكبري المتعلقة بتخفيف حدة الفقر والنزاعات و يزيد من معدلات استقرار المجتمعات وصيانة الموارد الطبيعية.

[1] التصنيف المرحلى المتكامل للامن الغذائى (Integrated Food Security Phase Classification) هى إداة لتطوير طرق تحليل الأمن الغذائى أبتكرته الفاو وتعمل به معظم المنظمات والعالمية والهيئات القومية, والمحلية ويصدر الأن فى السودان مرحليا وبمجهود جماعى. وتتكون من خمسة مراحل أحسنها المرحلة 1 واسوؤها المرحلة 5 وهى مرحلة المجاعة

- الوصول الى الأهداف الإستراتيجية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية يعمل على ضمان المساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بالأمن الغذائى والتطور الزراعى والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

5. الرؤية المستقبلية لإعادة الإعمار

a. بالنظر للاضرار الجسيمة التي الحقتها الحرب بالاقتصاد والبنيات التحتية والسكان والامن المجتمعي من تخريب و نهب و قتل ونزوح وهدم لركائز التعايش الإجتماعي، بالنظر إلي كل ذلك فلا بد من التركيز علي القطاع الاكبر و الاسرع مردودا في تسريع عمليات استعادة العافية الاقتصادية والنهوض و السلام، ذلك علي اعتبار ان القوة العاملة في القطاع الزراعي تمثل نحو 60% من السكان الذين اضيروا بهذه الحرب.

b. برامج إعادة إعمار القطاع الزراعي برامج إنتاجية ذات مردود اقتصادي فضلا عن انها تستوعب قطاعات مقدرة من السكان ولذلك فستكون هي المشاريع الاكثر قبولا و جذبا للمانحين مما لو تم الإهتمام ببرامج الإغاثات والمساعدات الانية.

c. الطلب العالي علي المنتجات والسلع الزراعية والحيوانية يؤمن علي الدوام اسواق معقولة ومضمونة لهذه المنتجات مما يدعم جدوي واهمية هذا القطاع واعماره خاصة في ظل تعاظم اهمية قضية تأمين الغذاء بالنظر إلي تزايد معدلات السكان و اضطراد التغييرات المناخية في العالم .

d. إعتماد هذا القطاع علي التقانات الوسيطة الموروثة ومصادر الري الطبيعية من الأمطار بالاضافة للعمالة الرخيصة يقلل من الحوجة لموارد مالية ولوجستية مكلفة وصعبة التوفير علي مجتمع خارخ من حرب لتوه.

e. العمل على وضع قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بقطاعاته الفرعية وتداخلاته مع بقية القطاعات في المسار الصحيح من ناحية مؤسسية وفنية وإدارية وبنيات تحتية إعتمادا على أفضل الممارسات العالمية في الإدارة الإستراتيجية للقطاع ومستوعبة لكل الأطراف ذات العلاقة.

f. لابد من توفر إرادة سياسية وعزيمة تتبني هذه الرؤية الإستراتيجية وتحولها لحقائق ماثلة لتحقيق الاهداف والمقاصد المرجوة من التركيز علي إعادة إعمار هذا القطاع كتدخل مفتاحي ضروري وبالغ الحيوية لفترة ما بعد الحرب.

6. قطاع الزراعة والثروة الحيو انية بالسودان

- يساهم القطاع الزراعى بحوالى 36% من الناتج القومى الإجمالى وحوالى 90% من حجم الصادرات غير البترولية و75% من القطاعات الإنتاجية واكثر من 60% من القوى العاملة ويوفر حوالي 90% من الإحتياجات الغذائية.
- تتمثل غايات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد والمساهمة في الإقتصاد السوداني ونموه والمحافظة على الموارد الزراعية والعمل على استدامتها.
- السمات العامة لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية: تتميز الزراعة في السودان بوفرة الموارد الزراعية وتنوعها. إذ تساوي المساحات القابلة للزراعة بالسودان نحو 10% من المساحات المتاحة على مستوى العالم. وتبلغ المياه المتوفرة من الأمطار نحو 400 مليار متر مكعب ونحو 20 مليار متر مكعب من مياه الأنهار ونحو 10

مليار متر مكعب من المياه الجوفية. تقع في السودان خمس نطاقات مناخية ويتمتع السودان بسطوع الشمس طوال العام في أغلب مساحاته. يمتلك السودان ثروة غابية ضخمة بالإضافة لحزام من أشجار الصمغ العربي يغطي مساحة اكثر من نصف مليون فدان وقطيع قومي به أكثر من 110 مليون رأس من الماشية والضأن والإبل بالإضافة لمراعي طبيعية شاسعة. من السمات العامة للزراعة والثروة الحيوانية بالسودان تقليدية نظم الإنتاخ إذ تسود نظم الإنتاخ التقليدية وتغطي نحو 60% من المساحات المزروعة بأساليب تقليدية وبدون تقانات زراعية حديثة. نتج عن ذلك إنتاجية متدنية لكل المحاصيل وكذلك الحيوانات. من السمات الهامة لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية العائد الضعيف انتاجا وقيمة مما تسبب في عائد ضعيف ونسبة عالية من الفقر للعاملين في القطاع. كذلك نتج من تدني كفاءة استخدام الموارد من ماء وأرض مساهمة ضعيفة للقطاع في تأمين الغذاء والدخل القومي.

7. التدخلات المطلوبة لتحقيق إعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيو انية

i. <u>لا بد من اجراء تدخلات أيجابية في مجال السياسات تصوب لصالح إعادة الإعمار:</u>

- تشمل السياسات والإستراتيجيات الزراعية فى السودان سياسات التنمية الزراعية وسياسات الأمن الغذائي وسياسات تطوير النظم الزراعية واستدامة الموارد.
- فى إطار التنمية الزراعية: سياسات توفر الغذاء والأمن الغذائى وسياسة الإنتاخ والدورات المحصولية والسياسة التمويلية والإستثمارية وسياسة الحفظ والتخزين للمحاصيل الزراعية وسياسات الأسعار والتسعير للسلع الزراعية والحيوانية وسياسات التسويق وسياسات التصدير وحجر المحصولات والحيوان.
- في إطار تطوير النظم الزراعية: سياسات المشاركات والتعامل مع القطاعات الخاص والمختلط والحكومى والشركات العاملة فى المجال الزراعى والحيواني وتقوية الربط مع القطاع الصناعي خاصة قطاع السكر وكذلك طرق وتنفيذ الزراعات التعاقدية والتشاركية والتمويلية.
- في إطار استدامة الموارد: سياسات تتعلق بالسلامة الإحيائية والتحكم فى جودة المدخلات الزراعية ومواكبة المتغيرات خاصة المناج واستخدام الطاقات البديلة والمتجددة.

ii. <u>تدخلات في مجال الإصلاح الهيكلى للزراعة والثروة الحيوانية</u>

- لا بد من إجراء تغييرات وتعديلات تهدف لمعالجة الإختلالات والعوائق الهيكلية التى تعترض العمليات الإنتاجية ويشمل ذلك: اصلاحات متعلقة بالأراضى الزراعية وملكيتها والإجراءات التسويقية وتحسين سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية وتطوير ونقل التقانات والأساليب الزراعية الحديثة.
- مراجعة وتحديث القوانين الزراعية والقوانين المرتبطة بالزراعة والعمل على تفعيلها.
- الإصلاحات المؤسسية ويعنى تحسين كيفية عمل وتنفيذ السياسات الزراعية ويشمل تعزيز دور البحث العلمي والخدمات الإرشادية ونقل التقانات وتحسين حاكمية الأسواق الزراعية.

- الهيكلة المؤسسية للقطاع الزراعى ويشمل ذلك إعادة تشكيل وزارة الزراعة الإتحادية والوزارات الولائية ومراجعة وإنشاء المؤسسات الزراعية اللازمة لتطوير الزراعة فى فى البلاد كوحدة أو مؤسسة للتحول الزراعى والثروة الحيوانية، التعاونيات الزراعية، إعداد المشروعات الزراعية وتعزيز دور الشباب فيها، وإنشاء مؤسسة للتسويق وتحسين سلاسل القيمة، والصادرات والواردات،
- لبناء نظام وهيكل راسخ للقطاع الزراعي لا بد من استدعاء ذاكرة الوزارات الإتحادية والولائية والمؤسسات والوحدات لربط التجارب السابقة بالواقع وتقوية تواصل الأجيال مهنيا وعلميا وعمليا وبناء الكوادر وتعزيز قدراتها والتزاماتها بإعادة الإعمار.
- تعزيز دور القطاع الخاص والمشترك وتطوير عمليات الإستثمار في مجال الزراعة والثروة الحيوانية وتعظيم الإستفادة من القوانين والمؤسسات المشجعة لشراكة القطاع العام والخاص.
- تنظيم وبناء قدرات المنتجين والإهتمام بهم ووضع القوانين والتشريعات اللازمة لرفع كفاءتهم وتعظيم دورهم.
- العمل على تنفيذ ألإحصاءات الزراعية والتعداد الزراعى والحيوانى لما لها من أهمية قصوى في تخطيط وإدارة كل مناشط قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.
- الهيكلة المالية للزراعة والثروة الحيوانية والثروات الطبيعية لتطوير العائدات من الانشطة الزراعية وتوظيفها للتنمية الزراعية وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعى فى الموازنات السنوية
- تطوير وتعزيز دور متابعة وتقييم ألانشطة الزراعية المختلفة فى كل المشاريع والمؤسسات والكيانات الزراعية وربطها مركزيا لتطوير النظام المعلوماتى وقواعد البيانات الزراعية.

iii. <u>تدخلات في مجال الحوكمة</u>

- الحوكمة الرشيدة بهياكلها وسياساتها المصاحبة هي من أسباب تطور الزراعة في الدول وهي إحدى آليات إمتصاص صدمات الحرب والنزاعات وإعادة الإعمار وهي أيضا إحدى الأدوات الحرجة التي يجب أن يهتم بها القطاع الزراعي في مساعيه لإعادة الإعمار.
- للحوكمة الزراعية الجيدة عدد من الأبعاد فهي تسعى للإستقرار وتطبيق حكم القانون وتأكيد المساءلة والمحاسبة كما أنها تدعو لتقوية فاعلية الحكومة وتحجيم ومحاربة الفساد. يجب أيضا العمل على تعزيز دور القطاع الخاص المتعلق بالحوكمة الزراعية وذلك لتطوير العمل الزراعي والعملية الإنتاجية وكل المناشط الإقتصادية لزيادة فعاليتها وقدرتها على الوصول إلى الأهداف المرجوة.
- يحتاخ القطاع الزراعى لتطبيق الحوكمة الرشيدة للمساهمة فى تطوره بشقيه النباتى والحيوانى وحل النزاعات ومشاكل التدهور البيئي والصمود ومعالجة قضايا الفساد وإدارة الكوارث وتحسين علاقات الإنتاخ. بكل اسف لم يراعى موضوع الحوكمة الرشيدة أو إعطائه الأهتمام اللازم فى قطاع السودان الزراعى وغير الزراعى خلال الفترات الماضية.

- لذلك توصى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع الحوكمات الأتية موضع الإهتمام: الحوكمة الإلكترونية والحوكمة المؤسسية والحوكمة الإدارية والحوكمة البيئية والحوكمة العامة والحوكمة التشاركية والحوكمة المالية. التفاصيل بالملحق رقم (1).

iv. <u>مقترحات لمشروعات اختراقية وعاجلة</u>

- مشروعات إسعافية لإنجاح الموسم الزراعي الصيفي والشتوي: توفير المدخلات الزراعية (البذور والمبيدات والوقود والأسمدة) والتمويل للمزارعين وأصحاب الأعمال لدعم موسم الزراعة للإسهام في زيادة إنتاج الغذاء. كذلك دعم تأهيل الأسواق والمجازر وما يتصل بها من بنية تحتية وغيرها و إعطاء الأولوية لمنتجات التصدير الزراعية عالية القيمة، مثل الماشية، للمساعدة في سرعة إعادة الإعمار والتعافي.
- مشروعات اسعافية لحماية القطيع القومي من الأوبئة والأمراض بتوفير اللقاحات والأدوية البيطرية.
- مشروعات إستعجال إصلاح المزارع والمصانع والمساكن الزراعية المتضررة والتي تم تدميرها وتخريبها في كل مناطق البلاد وعمل برنامج وتحديد أوليات تنفيذ تشمل البنية التحتية خاصة السكك الحديدية والنقل ووسائل الحركة.
- مشروعات ترقية وتقوية الصادرات: الدروس المستفادة من نجاحات الزراعة كنشاط اقتصادي في العديد من الدول تشير إلي ان الصادر من هذا النشاط يعتبر واحدا من اهم الفرص التي استخدمت لتحريك القطاع الزراعي و إستجلاب عملات حرة لتحريك العمل وترقيته و تطويره. ترقيه وتقوية الصادر تطلب عملا مؤسسيا متكاملا تشارك فيه الدولة عبر اذرعها المختلفة كالسفارات و الملحقيات ومؤسسات التمويل و مؤسسات تامين الصادرات والبنوك والدبلوماسية الشعبية، ويشارك فيه القطاع الخاص بكل قدراته علي الإنتاخ والتجهيز و التسويق وكذا تنظيمات المنتجين والمصدرين، ويشارك فيه بالضرورة النظام المصرفي عبر استحداث طرق تمويل مناسبة و اجراءات ونظم ضريبية مشجعة بالإضافة إلى الترتيبات اللوجستية و كذلك الاتفاقات والبروتوكولات الدولية التي تستهدف تعظيم المصالح المشتركة. هناك طلبات عالية للمحاصيل السودانية مثل السمسم والقطن والصمغ العربي وفول الصويا واللحوم الحمراء. يمكن الدخول في اتفاقيات للتصدير عبر الصناديق السيادية للدول التي لديها علاقات تجارية متينة مع السودان.
- لا بد من عمل الترتيبات المطلوبة لإحداث وتطوير مراكز (Hubs) لتسهيل وتنظيم كل عمليات سلاسل القيمة للسلع المستهدفة.
- تدخلات لتقوية الرقابة وتأمين الحدود لمنع تهريب السلع الزراعية عبر الحدود والعمل على رفد الخزينة العامة بالرسوم المستحقة.

v. <u>مقترحات لمشروعات الأمن والتعافي الإجتماعي المرتبط بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية</u>

- الامن في مفهومه الاستراتيجي مستلزم مهم للمجتمعات المنتجة وللنشاط الزراعي إجمالا، ويتسبب انعدامه في اضطراب العملية الانتاجية و تتاثر النشاطات المرتبطة بالانتاخ الزراعي والحيواني والصناعات فتتناقص المساحة المزروعة تدريجيا لعزوف المزارعين عن ممارسة نشاطهم وهجرهم لمزارعهم واراضيهم وهروب الاستثمارات المحلية والاجنبية ، كما يتسبب عدم الامن في دمار البني التحتية للإنتاخ.

- اعادة الإعمار لا بد ان تشمل توفير الأمن عبر مفهومه الشامل الذي تشارك فيه مجتمعات المزارعين والمنتجين ومنظمات المجتمع المحلي والتنظيمات الزراعية بالاضافة للمؤسسات الامنية من شرطة وقوات مسلحة وامن. لا بد من إحداث عقد إجتماعي والتواثق عليه لمعالجة الشروج الإجتماعية عبر استيعاب جهود القيادات القبلية وتنظيمات المزارعين والمنتجين انفسهم وإطلاق حملات توعوية تشارك فيها الرموز المؤثرة والعقلاء والدعاة والقيادات المحلية وتبذل فيها كافة الجهود والمعالجات المفضية إلي إخماد العصبيات وكسر شوكة الاصطفافات الجهوية والإثنية و تامين فتح قنوات التواصل والتفاهم و التعايش وصولا لمجتمع منتج متصالح ومتناغم يعلي قيمة العمل و يحض علي التعاون وتكامل الادوار. كذلك لا بد من احاطة كل ذلك بالتشريعات الرادعة لمنع عصبية الجهة والطائفة و القبيلة والتي تدعو إلي التناصر والتعايش السلمي والتعافي الاجتماعي.

vi. <u>مقترحات مشروعات التدريب وبناء القدرات لإعادة الإعمار</u>

- معلوم ان تطوير العمل الزراعي يحتاخ للمواكبة والمعاصرة و القدرات العالية القابلة للتطور والاستزادة وتستجيب للتحديات الماثلة والمستجدة كتحديات الحرب وما بعدها ،
- التدريب مكون مهم في عمليات إعادة الإعمار من حيث دوره في تجديد الروح العملية بطرق ومشاريع مختلفة واستنهاض الهمم لكل شركاء العملية الإنتاجية في اداء المهام المختلفة من إنتاخ وتصنيع خلال القيود الزمنية المحددة لتعويض الخسائر ثم تعظيم العائدات.
- من الدروس المستفادة من هذه الحرب انها تتيح فرص جيدة لإعادة صياغة المنتجين والإنتاخ والانتاجية وذلك بتزويدهم بالمهارة والمعرفة الحديثة لرفع كفاءة الإنتاخ وتقليل التكلفة و تمتين ربط المنتجين بالأسواق وهذا يتطلب تضمين وتخصيص و ابتداع برامج لبناء قدرات الافراد والجماعات والمؤسسات في كل مجالات ومناحي العملية الزراعية من تمويل وإنتاخ وتسويق بما يحقق اهداف ومقاصد الزراعة.

vii. <u>تدخلات لتسهيل إعادة تأهيل القطاع الخاص ومشاركته في إعادة الإعمار</u>

القطاع الخاص في مفهومه الأشمل هو الأفراد و الجماعات والمجتمعات والمؤسسات الهادفون للربح وهو القطاع الرائد في العمل الزراعي حيث يقوم بتقديم الخدمات وتوفير المدخلات والتمويل والإنتاخ وممارسة الأعمال التجارية والصناعية والتسويق وكافة الخدمات قبل عملية الإنتاخ وبعدها. حسب سياسة الدولة في تحرير الاقتصاد يتولي القطاع الخاص مسؤولية العمل الاقتصادي والتجاري والصناعي والخدمي في الزراعة. لقد تكبد هذا القطاع خسائر كبيرة بسبب الحرب حيث تم نهب المخزونات والأموال وتم تدمير جزء مقدر من مراكز تقديم الخدمات الزراعية الخاصة و تدمير وتفكيك بعض اجزاء المصانع واتلافها او نقلها لجهات غير معلومة، ونتيجة لذلك توقف نشاط هذا هذا القطاع في كل مناطق الصراع وتم تسريح العاملين.

- من حيث الاولوية يحتاخ هذا القطاع لان تتدخل الدولة بصورة عاجلة بإصدار وتبني سياسات مشجعة لإسناد القطاع وتعزيز دوره في إعادة الإعمار ومنحه الأولوية في الاستفادة من التمويل المصرفي والعون الخارجي و معالجة الأوضاع اللوجستية و المالية التي تسببت فيها هذه الحرب.

- لا بد من خلق بيئة مواتية وتنافسية لاستثمارات القطاع الخاص والتركيز على تعزيز النمو في القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية مثل الزراعة والثروة الحيوانية والتصنيع وغيرها من الخدمات وخلق فرص العمل وترتيب عقد منتدى الأعمال للمستثمرين لفهم متطلباتهم للمشاركة في إعادة التأهيل.
- لا بد من تحسين الوصول إلى التمويل والنظر في التدابير المطلوبة بما في ذلك توسيع التمويل الأصغر، وزيادة التغطية المصرفية وتطوير الخدمات في المناطق الريفية.
- من الضروري تعزيز الإطار التنظيمي وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتفعيل وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية الإتحادية وتحديد مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل ولاية علاوة على إعطاء أولوية لمشروعات الطاقة المتجددة وتأهيل المطارات والموانئ البحرية وشبكات الطرق والمياه والري والتخزين البارد والجاف.
- بالرغم من الظروف السيئة التي أفرزتها الحرب إلا أن القطاع الخاص قدم حلول ومبادرات تستحق الإشادة والإهتمام والعمل على توسيع تطبيقها. مثال ذلك استيراد الأمصال البيطرية لحل مشكلة توقف صادر الحيوان بعد تدمير المعامل البيطرية الحكومية التي تنتج الأمصال.
- لتعويض المتضررين لا بد تحديد المسؤولية القانونية عن الخسائر الناجمة عن التدمير والنهب بما في ذلك القوة القاهرة في التأمين والعمل على تعويض الخسائر من الجهات المتسببة. يتم ذلك عبر الإلتزام بالإتفاقات السياسية وحسب الإرث المنقول من مناشط ما بعد الحروب عبر لجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق والمحاكم.

viii. <u>تدخلات في مجال التمويل</u>

يعتبر التمويل من أهم متطلبات إعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية. تشمل التدخلات في هذا الجانب تمويل مشروعات اعادة الاعمار للقطاع الزراعي و تمويل تنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

(أ) تمويل إعادة الإعمار: لا بد من تبنى صيغ مختلفة واتاحتها عبر شروط تأخذ في الإعتبار الوضع السياسي والإقتصادي للسودان. يمكن أن تشمل هذه الصيغ: الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مشروعات اعادة الاعمار للقطاع الزراعي وتطبيق نظم البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) بصوره المختلفة و نظام الزراعة التعاقدية والتمويل المباشر من الشركات الزراعية وكبار المزارعين و التمويل عبر مشروعات الشراكة ما بين القطاع العام والخاص الاجنبي و التمويل عبر شركات التمويل الاصغر بالإضافة إلى التمويل عبر سوق الخرطوم للاوراق المالية وعبر انشاء صناديق الاستثمار الزراعية.

(ب) تمويل تنمية وتطوير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية: تشمل القنوات التقليدية للتمويل عبر وزارة المالية وبنك السودان والتمويل عبر البنك الزراعي والتمويل عبر الصناديق القومية والتمويل المصرفي المباشر و التمويل عبر محافظ التمويل المجمع والتمويل عبر مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية. لا بد من ابتداع صيغ جديدة لزيادة حجم تمويل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وعمل الترتيبات المطلوبة لتسهيل وصوله للمستفيدين خاصة صغار ومتوسطى الحجم. التفاصيل بالملحق رقم (2).

8. موجهات عملية لتنفيذ إعادة إعمار القطاع الزراعي

- يحتاخ تنفيذ وإنجاح إعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية لإرادة سياسية قوية ملتزمة بقضية اعادة اعمار القطاع الزراعي بعد الحرب وفق اسس تراعي الحداثة والتطور والانصاف والعدالة الاجتماعية ومبنية علي التجارب الرائدة السابقة والطاقات الكامنة وفي اطار متلائم مع اهداف التنمية المستدامة العالمي واجندة افريقيا 2063 للتنمية ليكون القطاع الزراعي قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومترابطا وذو قيمة مضافة حقيقية مع قطاعات الاقتصاد الاخري ليحقق الطفرة في التشغيل والصادرات والامن الغذائي لما فيه الخير للسودان والسودانيين. تتمثل هذه القرارات في الاتي:
  - توجه الدولة الواضح لتبني إستراتيجية إعادة الإعمار والتعافي المستدام في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وفق الرؤية اعلاه.
  - اجازة قانون هيئة إعمار القطاع الزراعي لتمثل الاطار المؤسسي والتنظيمي المتوافق عليه لتنسيق جهود وانشطة الاعمار لتحقيق الاهداف المرجوة. التفاصيل بالملحق رقم (3).
  - إطلاق حملة قومية لإستنفار كل الشعب السوداني وتحريكه لرفع الروح المعنوية والوطنية واستنهاض الهمم لتبني مفاهيم وبرامج إعادة الإعمار والترويج لها وتنفيذها وتحقيق مقاصدها.
  - توجيهات لاصلاح السياسة النقدية لبنك السودان بالعودة المؤقتة لسقوفات التمويل وتمويل القطاعات ذات الاولوية. التفاصيل بالملحق رقم (4).
- يحتاخ تنفيذ إعادة الإعمار أيضا لعمل نشط لتحريك وإستنفار المجهودات الخارجية والداخلية عبر كل القنوات المتاحة ومخاطبة الأصدقاء والشركاء والمساندين للسودان من أقطار ومنظمات ومستثمرين وبنوك ومؤسسات عالمية وخاصة على المستويين الخارجي والمحلي.
- تمويل إعادة الإعمار: تحديد الموارد المطلوبة والمصادر المستهدفة والمجهودات المطلوب عملها لتوفير الموارد المالية والإسناد الفنى واللوجستي لإنجاح جهود إعادة الإعمار المتضمنة في الملحق رقم (5).
- إعطاء أولوية لإعادة إعمار البنيات التحتية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية من طرق وترحيل وإتصالات ومواعين التخزين بتخصيص أكبر قدر من التمويل والشروع مبكرا في تنفيذ برامج إعادة الإعمار والنظر في منح الأولوية لتمويل بنيات القطاع المطري كالطرق الزراعية ومسارات الرعي والسدود والحفاير. ذلك لإتساع هذا القطاع وسرعة المردود فيه وكبر عدد المساهمين فيه مع قلة التكلفة.

9. خاتمه

- يسهم تنفيذ وإعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في تحقيق مقاصد القطاع الزراعى خاصة في إحداث الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وزيادة المساهمة في الدخل القومي وزيادة كفاءة الإقتصاد القومي واستدامة استخدام الموارد.
- نجاح إعادة الإعمار سوف ينعكس ايجابا على مقابلة تحديات التحول الزراعي وجاهزية المساهمين في العمل الزراعي وتقليل الإعتماد على العون الخارجي.

- الأثر لإيجابي لإنجاح إعادة إعمار القطاع الزراعي سوف يظهر في حل مشاكل التنمية غير المتوازنة والتهميش وتدني كفاءة استخدام الموارد الزراعية والثروات الطبيعية
- نجاح إعادة إعمار القطاع الزراعي بلا شك سوف يمتد وينتشر إيجابا على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية الأخري في أزمان قصيرة نسبيا.
- يعمل إعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على تحقيق الإستقرار في السودان. وكما هو معلوم فإن الإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي في السودان مهم لإستقرار العديد من الدول الأفريقية والعربية المجاورة. هناك 17 دولة تربطها علاقات وتدخلات قوية مع السودان تتأثر بما يدور في السودان ويعتمد استقرارهم على استقرار السودان خاصة في ظل تدفق السلع والمنتجات لتحسين الأمن الغذائي لتلك الشعوب.
- لتنفيذ مبادرة إعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالسودان يتوقع أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بقيادة المجهودات لإستقطاب الدعم المطلوب والعون الفني والدراسات وبناء القدرات والتشبيك الدولي.

والله الموفق

الملاحق

ملحق رقم (1)

الحوكمة

توصى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع الحوكمات الأتية موضع الإهتمام: الحوكمة الإلكترونية والحوكمة المؤسسية والحوكمة الإدارية والحوكمة البيئية والحوكمة العامة والحوكمة التشاركية والحوكمة المالية

- الحوكمة الإلكترونية او حوكمة نظم المعلومات تستهدف زيادة فاعلية مشاركة المنتجين فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج *وفهم حقوقهم*، وما عليهم من واجبات، وكيفية تطبيقها بشكل صحيح. فيكون للحوكمة الإلكترونية دور كبير في رسم العلاقة بين العملاء والمؤسسات والغرض منها مواءمة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات مع أهداف العمل الشاملة وإدارة المخاطر وضمان الاستخدام الفعال للتكنولوجيا.
- الحوكمة المؤسسية. وهى مجموعة من المبادئ والقوانين التي تحدد طريقة التعامل داخل المؤسسات الزراعية وكيفية تحقق الأهداف الإستراتيجية العامة والخاصة بالمؤسسة سواء كانت مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فردية أو مشتركة.
- الحوكمة الإدارية. وهى مجموعة القوانين التي تحدد العلاقة بين القائمين على العمل الزراعى في المؤسسات والمنتجين حيث أنها تتحكم في شكل العلاقات، والعمليات في الأسواق والمزارع
- الحوكمة البيئية لتي ترتبط بالموارد الطبيعية، والتي يمكن من خلالها تنظيم الممارسات التي تضمن حماية البيئة من الاستغلال مع الالتزام بالقيم والقواعد الأخلاقية. ومنها: التعامل مع تغير المناخ والحفاظ علي الموارد الطبيعية والتعامل مع المتغيرات البيئية والكوارث ومكافحة تصحر وإنجراف الأراضي.
- الحوكمة العامة شكل التعامل بين الجهات التنفيذية والحكومة في الحوكمة والعديد من المجالات ويكون دور الحكومة هنا هو الحفاظ على حقوق المواطنين وتقديم كافة الخدمات اللازمة لهم، ومنها: حماية وتقنين حدود أراضي الدولة والولايات والتأمين الزراعى الفردي وتعظيم دور التعاون الزراعى وسيادة القانون.
- الحوكمة التشاركية وهي تعرف بالمشاركة الديمقراطية عن طريق دمج المواطنين وإشراكهم في اتخاذ قرارات الدولة، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الحياة السياسية.
- **الحوكمة المالية** وهى التحكم في شكل التعاملات المالية داخل المؤسسات والمشاريع الزراعية المختلفة سواء كانت تعاملات رسمية أو غير رسمية وهى من الأمور الضرورية التي يجب أن تحرص الشركات والمؤسسات والمشاريع الزراعية على تطبيقها، وذلك لما لها من نفع عام. ولهذا نوصى بعمل دورات تدريبية لجميع العالمين

يمكن القول أن تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات الزراعية من الأمور الضرورية التي يجب أن تحرص الشركات والمؤسسات على تطبيقها، وذلك لما لها من نفع عام. ولهذا يمكن عمل دورات تدريبية لجميع العاملين فيها للتعرف والعمل بها

ملحق رقم (2)

قنوات التمويل لمشروعات اعادة اعمار القطاع الزراعي

الرقم	نوع /مصدر التمويل	المجال الملائم	الاصلاح المطلوب
1	التمويل الرسمي (وزارة المالية وبنك السودان)	المشروعات الزراعية القومية	التاكيد علي مؤسسيته وتوقيته وحجمه وحوكمته عبر هيئة اعادة اعمار القطاع الزراعي التي سوف تنشا بقانون
2	البنك الزراعي	القطاع المروي والالي شبه الالي والتقليدي	زيادة راس مال البنك الزراعي واعادة هيكلته وتقويته مؤسسيا ليلاءم مشروعات اعادة الاعمار والتعافي للقطاع الزراعي
3	المصارف الزراعية المتخصصة (المزارع والثروة الحيوانية)	المشروعات الالية والقطاع التقليدي	العودة للاساسيات ومبررات التكوين ومراجعة الاوضوع القانونية والمؤسسية واسلوب الاعمال Biz Models بما يتلائم مع مشروعات اعادة الاعمار والتعافي في القطاع الزراعي والحيواني
3	الصناديق القومية ((المعاشات والتامنيات الاجتماعية والجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي والجهاز القومي للرقابة علي اعمال التامين	فجوات التمويل في المواسم الزراعية (الصيفية والشتوية)	التاكيد علي مؤسسيته وتوقيته وحجمه وحوكمته عبر هيئة اعادة اعمار القطاع الزراعي التي سوف تنشا بقانون
4	التمويل المصرفي المباشر	احتياجات القطاع الزراعي التشغيلية و الراسمالية	تنظيمه من خلال موجهات السياسة النقدية بعد اصلاحها لضمان اولية حصول قطاع الزراعة والثروة الحيوانية علي التمويل المناسب بالحجم والتوقيت مع ادماجه في منظومة التامين الزراعي
5	محافظ التمويل الزراعي المجمع Syndicated Finance	احتياجات المواسم الزراعية (الصيفية والشتوية)	ضمان مؤسسية انشاء وتكوين وادارة محافظ التمويل الزراعي واعداد التقارير لادائها والرصد والمتابعة والتقييم للاداء وفق الاهداف المخططة
6	التمويل عبر مؤسسات التمويل الدولية	يلاءم تاهيل وتوسعة البنيات	ضمان ان يتم بضمانات سيادية في اطار موجهات مخططة تصدرها وترصدها وتتابعها وتقيمها هيئة

	والاقليمية	التحتية الزراعية	اعادة اعمار الزراعي التي سوف تنشأ بقانون .
7	الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI ونظم البناء و التشغيل ونقل الملكية BOT	مشروعات استراتيجية تشمل تصنيع المعدات الزراعية وانشاء المحاجر البيطرية ومنظمات الري وغيرها.	ضمان التخطيط لها وفق موجهات هيئة الاعمار للقطاع الزراعي بالتنسيق مع الجهات الاخري ذات الصلة
8	نظام الزراعة التعاقدية والتمويل المباشر من الشركات الزراعية وكبار المزارعين	القطاع التقليدي المطري وشبه الالي	اصدار قانون الزراعة التعاقدية ليضمن عدالة التوزيع بين اطراف العملية الانتاجية
9	التمويل الزراعي عبر شركات التمويل الاصغر	القطاع المروي والالي المنظم	تاكيد مؤسسية التمويل عبر موجهات هيئة الاعمار الزراعي بالتنسيق مع الاطراف ذات العلاقة
10	التمويل عبر ادوات سوق الخرطوم للاوراق المالية	تاسيس وتمويل الشركات الزراعية	اصدار اللوائح المناسبة المشجعة لتمويل الانشطة الزاعية التشغيلية والراسمالية عبر الاسهم والصناديق الاستثمارية الزراعية والسندات والصكوك الحكومية

ملحق رقم (3)

القرارات الحاسمة ذات الاثر المباشر المطلوبة لإنفاذ استراتيجيات وخطط وبرامج عمل و انشطة اعمار القطاع الزراعي

الرؤية والهدف الاستراتيجي:

لا بد من وجود ارادة سياسية قوية وملتزمة بقضية اعادة اعمار القطاع الزراعي بعد الحرب وفق اسس تراعي الحداثة والتطور والانصاف والعدالة الاجتماعية ومبنية علي التجارب الرائدة السابقة والطاقات الكامنة وفي اطار متلائم مع اهداف التنمية المستدامة العالمي واجندة افريقيا 2063 للتنمية ليكون القطاع الزراعي قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومترابطا وذو قيمة مضافة حقيقية مع قطاعات الاقتصاد الاخري ليحقق الطفرة في التشغيل والصادرات والامن الغذئي لما فيه الخير للسودان والسودانيين . تترجم هذه الإرادة السياسية في شكل قرارات حاسمة وسريعة. تتمثل هذه القرارات في الاتي:

1. توجه الدولة السودانية لتبنيها لاستراتيجية اعادة الاعمار والتعافي المستدام قي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وفق الرؤية اعلاه.
2. اجازة قانون هيئة الاعمار القطاع الزراعي لتمثل الاطار المؤسسي لتنسيق جهود وانشطة الاعمار لتحقيق الاهداف المرجوة .
3. إصدار قرار انشاء الهيئة من مجلس الوزراء وتحديد مقر لها وتكوين مجلس امناء/ادارة الهيئة بتمثيل كل الفاعلين في القطاع الزراعي وقرار تعيين المدير التنفيذي للهيئة.

<u>ملامح قانون الهيئة المقترح:</u>

1. اسم القانون وتعريف الكلمات المفتاحية .
2. مهام واختصاصات الهيئة .
3. اليات وقنوات التنسيق بين الهيئة والاطراف ذات المصلحة
4. مجلس ادارة الهيئة وكيفية تكوينه واختصاصاته ومدة خدمته .
5. المدير التنفيذي للهيئة ومؤهلاته وكيفية تعيينه واعفائه.
6. الامانة الفنية للهيئة واختصاصاتها.
7. مالية الهيئة ومصادر التمويل لانشطتها .
8. تقارير الهيئة .
9. اليات متابعة الانحرافات عن الخطط وضوابط المساءلة
10. المراجعة لانشطة الهيئة .
11. تصفية الهيئة

اختصاصات الهيئة:

مقدمة:

ترجح (المبادرة) خيار ان تكون الهيئة ذات صفة تنسيقية بين كل الاطراف والجهات والوزرات والمصالح والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالقطاع الزراعي . وذلك لان خيار الصفة التنفيذية للهيئة قد يتضارب او يولد صعوبات مع البناء المؤسسي الحالي التنظيمي للقطاع الزراعي وان هذا التضارب قد يضر بتحقيق رؤية واهداف اعادة الاعمار .

يقترح ان تكون اختصاصات ومهام الهيئة في الاتي:

1. تحديد وحصر كل الجهات الفاعلة في برامج وانشطة اعادة الاعمار للقطاع الزراعي وتحديد اليات وقنوات واضحة للتواصل معها .(وزارة المالية والمنظمات الدولية ذات الصلة ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية والجهات التابعة لها والري وبنك السودان والمصارف وشركات التمويل الاصغر ومؤسسات التمويل الدولية وشركات التامين واسواق المال واسواق المحاصيل وغيرها من الجهات).
2. حوكمة العلاقات للاطراف ذات الصلة بمشروعات اعادة اعمار القطاع الزراعي.
3. حصر القوانين والتشريعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي وتحديد اوجه التعديلات المطلوبة.
4. تحديد وتصنيف مشروعات اعادة الاعمار في القطاع الزراعي وتقسيمها حسب توع التدخلات المطلوبة (عاجلة ومتوسطة وطويلة الاجل) وحسب نوع التدخلات التنظيمية المطلوبة (قطاع عام وقطاع خاص وقطاع مشترك) لتسهيل فتح قنوات التمويل المناسبة لها والتوصية بتنفيذ ما يتوافر فيها من دراسات مكتملة واثر تنموي كبير يتسق مع اهداف التنمية العالمية المستدامة SDG .
5. وضع الخطة القومية لتمويل برامج ومشروعات وانشطة اعادة الاعمار للقطاع الزراعي بمحاورها المختلفة وتحديد مصادر التمويل الممكنة والملاءمة
6. وضع خطط نظم التحول الرقمي والتطوير التكنلوجي بالقطاع الزراعي
7. وضع خطط تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات بالقطاع الزراعي واليات تنفيذها.
8. وضع اهداف محددة لمشروعات اعادة الاعمار الزراعية وتحديد مؤشرات القياس لتسهيل المتابعة والرصد للاداء .
9. تنسيق قنوات ومصادر التمويل للمشروعات المختلفة لاعادة الاعمار بالقطاع الزراعي.
10. وضع خطط تسويق المنتجات الزراعية ومتابعة تنسيقها مع اصحاب المصلحة.
11. تنسيق خدمات التامين الزراعي وتطويرها بالتعاون مع شركات التامين المحلية.
12. تصميم خطط المتابعة لتنفيذ المشروعات بناء علي مؤشرات الاداء المتفق عليها KPIs وانجازها
13. تقييم المشروعات المنافسة وقياس اثرها واستخراج النتائج والدروس للتعلم والتجويد.
14. تحديد اوجه التقصير في التنفيذ ورفع التوصيات المناسبة للجهات الاعلي للتصحيح والمساءلة .

ملحق رقم (4)

التدخلات المطلوبة لإصلاح السياسة النقدية

اولا: الاطار الاستراتيجي :

1. مراجعة اطار سياسة استهداف التضخم لتتماشي مع افضل الممارسات الدولية
2. التاكيد علي استقلالية البنك المركزي ليعمل فنيا بحرية لصالح الاقتصاد دون تدخلات غير رشيدة.
3. التاكيد علي دور نشط للبنك المركزي في الانشاط الاقتصادي في اطار التدخل الرشيد للدولة تقليلا لتسوهات اليات السوق الحرة .
4. رسم استراتيجية جديدة للبنك المركزي تراعي وضعه الاقتصادي الجديد المنشود لفترة ما بعد الحرب.
5. استهداف تاسيس علاقات مصرفية جديد وتبني اسس تعاملات تجارية لتنويع خارطة العملات المتعامل بها في الاسواق الدولية.

ثانياً: الاطار المؤسسي :

1. تكوين لجنة ادارة السياسة النقدية بتمثيل يراعي كل المتاثرين اقتصاديا بيها علي ان تضم خبراء اكاديمين ومصرفيين وتكون اجتماعاتها جدولة ومعلنة لتعطي رسالة لمجتمع الاعمال عن توجه السياسات النقدية والتي تؤثر علي قراراتهم الاستثمارية المحتملة .
2. تحكيم اطار التنسيق مع السياسة المالية من خلال اطار مؤسسي محوكم توضح فيه الاهداف والادوار والية صنع القرارات ومؤشرات قياس الاداء .
3. مراجعة تكوين مجلس ادارة البنك المركزي علي ضوء نتائج التقييم الاداري لاداء اعضاء المجلس في الدورات السابقة.

ثالثاً: الاطار الفني

1. تغير شكل العملة الوطنية دون تغيير قيمتها الحسابية (دون حذف اصفار) .
2. اصلاح القاعدة النقدية بادخال الجنيه الذهبي السوداني والجنيه الرقمي السودان في اطار السيطرة علي معدلات دورات النقود ومعدلات التضخم .
3. العودة المؤقتة لسياسة السقوفات الائتمانية لتنمية واسعاف ودعم التعافي المبكر في القطاعات ذات الاولوية مثل الزراعة والثروة الحيوانية لتحقيق الامن الغذائي في البلاد .
4. المسارعة مع الجهات ذات الصلة لانشاء بورصة الذهب وبورصة السلع وبورصة النقد الاجنبي لاستكمال مؤسسية الاسواق وتحقيق اقصي درجات الحوكمة والرشد في الممارسات التجارية في البلاد .
5. تعميق الشمول المالي في البلاد عبر تبني نظم التحول الرقمي الداعمة له .

ملحق رقم (5) مصفوفة التعافي وإعادة التأهيل

منطقة البرنامج	النطاق والوصف	الميزانية المقدرة بالدولار الأمريكي
1. إعادة الهيكلة المؤسسية	1- تحديث الاستراتيجيات والسياسات 2- تحديث التشريعات الزراعية 3- تطوير الهيئات القانونية المناسبة 4- التأكيد على بعد الحوكمة لدعم تطبيق القانون ومكافحة الفساد. 5-صياغة وإقرار قانون هيئة إعادة الإعمار.	500 مليون
2. بناء قاعدة بيانات شاملة للزراعة والموارد الطبيعية في السودان	1- إنشاء نظام قاعدة بيانات زراعية لجمع واسترجاع كافة البيانات المتاحة 2- استعادة الذاكرة المؤسسية من خلال جمع الوثائق والمقابلات والكتابة وما إلى ذلك. 3- تصميم وإجراء التعداد المناسب والشامل للثروة والإنتاج الزراعي والحيواني	مليار واحد
3. التدخلات الفورية	1- دعم نجاح الموسم الزراعي 2- إعادة تأهيل الأسواق والمجازر والخدمات المرتبطة بها 3- تشجيع أنشطة التصدير للسلع ذات القيمة العالية 4- إعادة بناء المرافق الزراعية المساندة مثل المراكز البحثية والإدارية والخدمية	مليار واحد
4. إعادة تأهيل القطاع العام	1- البنية التحتية من الطرق والمرافق المدنية والبنية التحتية للري والطرق الحيوانية. 2- بناء نظام أمني ومرافق لحماية الأصول والمرافق الحكومية.	عشرة مليارات
5. التعافي والتنشيط الاجتماعي	1- رفع مستوى الوعي حول التعافي والتأهيل وبناء السلام.	500 مليون

	2- تخفيف التوترات الاجتماعية وإعادة بناء الثقة داخل المجتمعات. 3- تعزيز الوعي بالسلامة والأمن	
6. التدريب وبناء القدرات	1- تقييم وتصميم الاحتياجات التدريبية وبرامج بناء القدرات. 2- تعزيز البنية التحتية للبحث ونقل تكنولوجيا التعليم والإرشاد 3- تطوير وتعزيز منظومة البحث والإرشاد والتعليم للقدرات الفعلية والتعليم والخبرة للموارد البشرية.	مليارين
7. إنعاش وتأهيل القطاع الخاص	1- تقييم الأصول المفقودة من خلال لجان تقصي الحقائق وتعويض القطاعات المتضررة. 2- إعادة تأهيل وتعزيز المدخلات الزراعية وتقديم الخدمات والبنية التحتية والخدمات. 3- تأسيس ومأسسة أنشطة ريادة الأعمال. 4- دعم وتشجيع تحديث مرافق وأنشطة القطاع الخاص.	خمسة مليارات
8. أنظمة التمويل والائتمان	1- تعزيز الإصدارات الائتمانية المناسبة لتسريع عملية التأهيل والتطوير. 2- إنشاء مؤسسة ائتمانية لدعم أنشطة إعادة التأهيل والإعمار. 3- إعادة تخصيص المزيد من الأموال لأنشطة التمويل الأصغر	مليار واحد
المجموع		اثنان وعشرون مليار